الباب الرابع

الخاتمة

الفصل الأول: نتائج البحث.

من خلال هذا العمل، توصل البحث إلى بعض نتائج مهمة، وهي ما يلي:

١. الحديث رقم ٩٦٤ صحيح، لتعدد طرقه بروايات الثقات، ولا يضر إسقاط من أسقط ابن عباس لأن الروايات المتصلة صحيحة، ولا يضر إيقاف من أوقفه على علي بن أبي طالب لأن الموقوف على الصحابة له حكم الرفع، ويؤيد ذلك قول عمر "صدقت" لأنه يشير إلى أن ذلك الأمر معروف عند الصحابة. وأخرج هذا الحديث أصحاب السنن الأربعة وغيرهم كثير، فتبين من الدراسة أن رواية الوقف أرجح من رواية الرفع، وأن إسناد الحاكم وإن كان صحيحا ولكنه ليس على شرط الشيخين أو أحدهما، وبهذا يظهر نوع من تساهل الحاكم في التصحيح.

٢. والحديث رقم ٩٦٥ ضعيف لضعف يونس بن الحارث وجهالة والد ابن عون عبيد الله بن سعيد الثقفي كما ذكره الشيخ الألباني في الإرواء. والحديث أخرجه أحمد، وأبو داود، وغيرهما. وتبن فيه تساهل الحاكم في التصحيح.

٣. والحديث رقم ٩٦٦ ضعيف لضعف زمعة بن صالح وإن كان من رجال مسلم لكن روايته له في صحيحه مقرون برواية غيره، وضعفه الأئمة كأحمد وابن معين وغيرهما، وضعفه ابن حجر في التقريب. والحديث أخرجه أحمد، وابن ماجه، وغيرهما. وتبين فيه تساهل الحاكم في التصحيح، وأنه لم يفرق بين الراوي الذي روى له مسلم في الأصول والراوي الذي روى له في المتابعات والشواهد مقرون بآخر.

الفصل الثاني: التوصيات.

أوصى الباحث طلاب كلية الإمام الشافعي خاصة من قسم علوم الحديث مواصلة هذا مشروع تخريج أحاديث المستدرك على الصحيحين، بتمسك منهج المحدثين في التخريج، وكتابة البحث المتعلقة بعلوم الحديث، مثل "مرويات الأعمش عن أبي ظبيان"، ونستعين بالله عز وجل أن يسهل لنا هذا العمل المبارك خدمة للسنة النبوية، ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله حجة لنا ولا علينا.